

التوزيع: عام
27 أيار/مايو 2016

الأصل:
العربية/الصينية/الإنجليزية/الفرنسية/الروسية/الإسبانية

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2016
27 و28 حزيران/يونيو 2016
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015

أولاً - مقدمة

1. عملاً بالمادة 29 من اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، يتضمّن التقرير الرابع للجنة المقدم إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزاً عن الأنشطة التي نفذتها اللجنة والمشورة التي أسدتها خلال عام 2015. وقد أُتيح هذا التقرير للمجلس التنفيذي، وتعرضه الرئيسة على المجلس، عند الطلب.

معلومات أساسية

2. في أيار/مايو 2012، وافقت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاختصاصات الأصلية للجنة الرقابة، وتُسمى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ويجوز تعديل الاختصاصات من حين إلى آخر حسب الاقتضاء. وفي كانون الثاني/يناير 2016، وافقت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاختصاصات المعدلة والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي التالي: www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit

3. ويتضمن البند 1 من الاختصاصات وصفاً للجنة باعتبارها أنشئت لتزويد وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بمشورة مستقلة خارجية وقائمة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار ونظم مساءلة الهيئة، بما يشمل إدارة المخاطر. وتقدم اللجنة مساعدتها إلى رئيسة الهيئة في الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية وفقاً لأفضل الممارسات ذات الصلة. وتؤدي اللجنة دوراً استشارياً وهي ليست هيئة للإدارة؛ ولا توجد في هذه الاختصاصات عبارات أو مواد يُقصد بها ضمناً خلاف ذلك.

4. وفي أيلول/سبتمبر 2012، شكّلت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، بصفة رسمية، اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بهدف مواصلة تعزيز المساءلة و"تعزيز الإدارة السليمة والمعايير الأخلاقية العالية، وكي تقوم الإدارة باعتماد واستخدام أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر والإدارة المالية" داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للبند 2 من الاختصاصات.

5. وفي عام 2015، ضمّت اللجنة الأعضاء التالية أسماؤهم: كاثرين برتيني (الولايات المتحدة الأمريكية، كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر 2015)، وليام فاوولر (الولايات المتحدة الأمريكية)، إليزابيث ماكري (كندا)، يوين تين ماك (سنغافورة)، لامين سيس (غامبيا، اعتباراً من تموز/يوليو 2015) كذلك، تتألف اللجنة بكاملها من أشخاص ذوي معرفة عملية وإلمام بالشؤون المالية

والبرنامجية، والمحاسبية، والإدارة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، والمراجعة الخارجية للحسابات، والرقابة الداخلية، وممارسات ومبادئ إدارة المخاطر وعمل وعمليات الأمم المتحدة سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو المعيارى.

6. ووفقاً للبلدين 6 و7 من الاختصاصات، فإن جميع أعضاء اللجنة هم أعضاء مستقلون ومن خارج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إضافةً إلى ذلك، يقدم أعضاء اللجنة إقراراً سنوياً بعدم التبعية لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية يكفل الشفافية في أداء أعضاء اللجنة أدوارهم دون أي مساس بمصالحهم.

ثانياً - أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمشورة التي قدمتها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2015

7. في عام 2015، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات مباشرة في يومي 5 و6 آذار/مارس وفي الفترة من 21 إلى 23 نيسان/أبريل، وفي يومي 22 و23 تموز/يوليو وفي الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من ضمن مشاركي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماعات وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية ونائبا المديرية التنفيذية وممثلون عن كبار موظفي الإدارة المعنيين للبرامج والعمليات. وحسب الاقتضاء، اجتمعت اللجنة أيضا بدون حضور ممثلي الإدارة، وعقدت اجتماعات مغلقة منفصلة مع وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، ومجلس مراجعي الحسابات، ومدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المكتب المسؤول عن وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما اجتمعت اللجنة أيضاً مع موظف الشؤون القانونية بالهيئة، وشاركت رئيسة اللجنة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المعقودة في حزيران/يونيو 2015. وإضافةً إلى الاجتماعات الرسمية للجنة، واصل أعضاء اللجنة مشاوراتهم ومداولاتهم الداخلية، واستعراضهم الوثائق، وإسداءهم المشورة إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر التفاعل بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني.

8. وقد أعدت محاضر الاجتماعات وجرى إقرارها. وتتفاعل اللجنة بانتظام مع وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية خلال كل اجتماع وتُبلغ رسمياً عن مداولاتها في أعقاب كل اجتماع في الموقع.

9. واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، صارت اللجنة تتألف من أربعة أعضاء فقط، وجرى تجديدها. ومن المهم أن تظل اللجنة تحظى بمزيج متوازن من المهارات والخبرات والتنوع كي تواصل أداء مهامها على نحو فعال.

ألف. مجلس مراجعي الحسابات

10. اجتمعت اللجنة بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات لتبادل المعلومات ذات الصلة وفهم الاستراتيجيات التي تُنفَّذ لكفالة تحقيق تغطية شاملة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتشمل العمل الذي تقوم به وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

11. وجرت موافاة اللجنة بانتظام بآخ المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، وهي تويد الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التعامل مع المسائل التي لم تُبَت، وبخاصة لكفالة معالجة المسائل المؤسسية والاستراتيجية الأساسية بصورة متسقة ومستمرة.

باء. التحديات المؤسسية والهيكل الإقليمية

12. قدمت الإدارة العليا إحاطة مستفيضة إلى اللجنة، عن التحديات المؤسسية التي واجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ إنشائها رسمياً في عام 2011، على إثر ضم أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة بهدف إنشاء الهيئة.

13. وفي عام 2014، تم الانتهاء من الهيكل الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتدرك اللجنة أيضاً التحديات المتمثلة في ضمان وجود الملاك التكميلي المناسب في المقر وفي كل مكتب من المكاتب الميدانية. وفي عام 2015، شهدت الهيئة انتقالاً مستمراً للإدارة العليا، تمخض عن بعض الشواغر. وربما يكون ذلك قد أدى إلى تفاقم التحديات المتمثلة في ضمان تنسيق القدرات بقصد تحقيق النتائج وتوفير التدريب والتعلم اللازمين لتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لإدارة المخاطر والتحكم تنفيذاً كاملاً في جميع أرجاء المنظمة.

14. وتقرّر اللجنة بأن المكاتب الإقليمية وغيرها من المكاتب الميدانية تحتاج إلى القدرة لممارسة سلطاتها في بيئة عمل تتسم بطابع لامركزي، وهي تشير إلى وجوب توافر الضوابط اللازمة سواء في المقر أو في الميدان لرصد المخاطر التشغيلية والاستراتيجية وتخفيفها.

وتدرك اللجنة أنه لم يتم العمل خلال عام 2015 بجميع أطر الرقابة الداخلية الخاصة بكل بلد وبتفويض من السلطة. وتدرك اللجنة أن الهيئة تعمل على رصد القدرات وتقييمها بقصد تطبيق هذه الأطر تطبيقاً كاملاً لدى تطوير القدرات الملائمة.

15. وتدرك اللجنة أن الهيئة تواصل تحديث إستراتيجية الموارد البشرية لديها وتطبيق مبادرات التنمية المؤسسية. وتشمل هذه المبادرات وضع إطار شامل لإدارة الأداء والمشاركة في مبادرة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتعزيز إدارة الأداء، استناداً إلى أفضل الممارسات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

16. ولأن تنفيذ الهيكل الإقليمي هو إحدى الأولويات التنظيمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن اللجنة تتوقع، بفضل قيام الهيئة برصد مؤشرات الأداء الرئيسية لديها، أنها ستكون في وضع يمكنها من تقديم تقرير مستفيض عن تحقيق الفوائد، بما في ذلك الكفاءات التشغيلية المتوقع تحقيقها من تطبيق اللامركزية. وتدرك اللجنة أيضاً أنه تم الشروع في تقييم مستقل للهيكل الإقليمي في عام 2015، وتتطلع إلى معرفة النتائج التي يخلص إليها التقييم في 2016.

جيم. مبادرات البرمجة

17. على مر السنين، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع عدد كبير من الشركاء المنفذين بمخصصات تمويل صغيرة. وخلال عام 2015، شرعت الهيئة في عملية تشاورية مع الموظفين لتحديد الأولوية الرئيسية أو مجالات التركيز بهدف زيادة مواءمة جهود الهيئة المعيارية والتنسيقية والتنفيذية. ونتيجة لذلك، تم استحداث مبادرات البرامج الرائدة. وتهدف هذه المبادرات إلى السماح للهيئة بالانتقال من عدد كبير من البرامج الصغيرة إلى عدد قليل من البرامج الكبيرة، بغرض تسهيل تعبئة الموارد من خلال جهد أكثر تنسيقاً وبناء شراكات في هذا الميدان لتفعيل التغيير التحويلي.

18. وتدعم اللجنة الهيئة في مبادراتها للانتقال إلى مبادرات البرامج الرائدة. وتوصي اللجنة بأن يتم وضع مؤشرات أداء مناسبة وإدماجها في البرامج الرائدة للتأكد من أن النتائج المتوقعة يمكن قياسها وتقديم التقارير عنها. كما تقترح اللجنة إشراك مكتب التقييم المستقل في بداية هذه البرامج لضمان وضع تدابير الفعالية واستخدامها لاحقاً لتقييم أثر البرامج.

19. تدرك اللجنة، كجزء من عملية إدارة التغيير التي تشكل أساس تنفيذ البرامج الرائدة، أن الهيئة ستركز على تعزيز مهارات تطوير الأعمال وتوفير التدريب الآخر ذي الصلة لممثلي الهيئة الميدانيين.

20. وتدرك اللجنة أيضاً أن الهيئة تقوم بتنفيذ مبادرة للإدارة التنظيمية ونظام إعداد التقارير، وذلك في إطار مشروع كفاءة الأعمال الذي أُطلق في عام 2014. وتدرك اللجنة أن هذه المبادرة ستثمر عن ترقيات ونظم توفر تحسينات مختلفة للعمليات، بما في ذلك وجود صلة مباشرة بين نتائج البرامج ونفقات الميزانية. كما ستسهل تتبع مؤشرات الأداء وتحسن تقديم التقارير من جانب الجهات المانحة.

دال. إطار التمويل وتعبئة الموارد

21. تعرب اللجنة عن تقديرها للعناصر الواردة في إطار التمويل بالهيئة وجوانب التعقيد التي يتسم بها والعمليات المتعلقة بالميزانية. وتؤكد اللجنة على أهمية ضمان الشفافية ومواءمة التكلفة في إطار التمويل، مثلاً أن يتم تمويل جميع التكاليف من مصادر التمويل الصحيحة، وأن يتم سداد التكاليف المركزية نسبياً اعتماداً على الموارد الأساسية وغير الأساسية. وتدرك اللجنة أن سياسة استرداد التكاليف قد وُضعت بصيغتها الرسمية في كانون الأول/ديسمبر عام 2015 لدعم المديرين في تقدير التكاليف بشكل مناسب.

22. وأحد الجوانب الرئيسية من الواقع المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هو أهدافها واستراتيجياتها المتعلقة بتعبئة الموارد. وكما لوحظ في التقارير السابقة، تدرك اللجنة الفرص المحتملة التي نشأت عن الهيكل الإقليمي لتعزيز الروابط وزيادتها من أجل التنسيق المشترك بين الوكالات وتعبئة الموارد على المستوى المحلي.

23. وتدرك اللجنة أن الهيئة قد وضعت إستراتيجية تعبئة الموارد للفترة 2014-2017. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التمكين من بذل جهد منسق يشمل مساهمة من كافة أرجاء الهيئة - تحت قيادة وكالة الأمين العام/المديرة لتنفيذية - للمساعدة على تحقيق الأهداف المتعلقة بالترغعات بغرض دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2014-2017 تنفيذاً كاملاً. وتدرك اللجنة أيضاً أن الهيئة قدمت إحاطة إستراتيجية بشأن تعبئة الموارد إلى المجلس التنفيذي في تموز/يوليو عام 2015، وتعمل حالياً على وضع إستراتيجية إشراك القطاع الخاص، والتي سيتم الانتهاء منها في 2016.

24. وتشيد اللجنة بزيادة الهيئة مخفظتها من الموارد غير الأساسية في عام 2015. ومع ذلك، لا تزال اللجنة تشير إلى التحديات المستمرة التي واجهتها الهيئة بشأن تعبئة الموارد في عام 2015. وفي حين تتعلق بعض التحديات بالخسائر الناجمة عن سعر الصرف وتحوّل أولويات الجهات المانحة، قد يُعزى بعضها أيضاً إلى أهداف الهيئة الطموحة.

25. وتدرك اللجنة أنه قد تكون هناك حاجة إلى تحسين أهداف التبعية واستراتيجياته وتخصيص الموارد في المكاتب الإقليمية والتقريرية. وأكدت على الحاجة إلى توضيح المسؤولية التنظيمية والمساءلة فيما يخص كلاً من تبعية الموارد الأساسية وغير الأساسية على المستوى الميداني. فوجود أهداف قياسية لتبعية الموارد في المكاتب الميدانية قد لا يكون واقعياً، نظراً للعوامل البيئية والتنظيمية الفريدة الموجودة في مختلف المكاتب الميدانية. ومن دون تحديد واضح للمسؤولية وأهداف واقعية، تزداد مخاطر عدم تلبية الاحتياجات من الموارد، وقد لا تكون الموارد كافية كي تتمكن الهيئة من تنفيذ ولايتها.

26. علاوة على ذلك، ففي حين ينبغي التعجيل بوتيرة تبعية الموارد، وبزيادة فعالية الإنجاز بواسطة الشركاء المنفذين، توصي اللجنة بتوخي الحكمة فيما تبذله هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جهود لتبعية الموارد. وعلى ذلك يتعين على الهيئة أن تحذر الميل نحو قبول جميع الأموال المقدمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الدخول في التزامات طويلة الأجل لا رجعة فيها، وإلى نشوء مخاطر في المستقبل في أداء الولاية الأساسية للهيئة.

هاء. إدارة المخاطر المؤسسية

27. في عام 2015، أقرت الهيئة سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، واستخدمت نَحْماً تدريجياً للبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع إدماج إدارة المخاطر المؤسسية وتعميمها في عملياتها. ولا تزال اللجنة حتى الآن تدعم الجهود التي تبذلها الهيئة. وتؤكد اللجنة أهمية التحديد الواضح لجوانب المساءلة والمسؤولية بالنسبة للملكية المخاطر، مع التفريق بين مديري المخاطر وأصحاب المخاطر، وضمان السرية الملائمة للمعلومات ذات الصلة بإدارة المخاطر، ومواءمة وإدماج مبادئ إطار الرقابة الداخلية وممارساتها مع مبادئ إطار إدارة المخاطر المؤسسية وممارساتها.

28. وتؤكد اللجنة أيضاً على أهمية إدراك كل من مجلس مراجعي الحسابات ومراجعي الحسابات الداخلية لإطار إدارة المخاطر المؤسسية ومكوناته.

واو. وظيفة التقييم

29. أطلع مكتب التقييم المستقل للجنة على تقريره عن وظيفة التقييم بالهيئة لعام 2014 وخطته للتقييم المؤسسي للفترة 2014-2017. وكما ذكر سابقاً، فإن اللجنة تعتقد أن نتائج التقييم ينبغي أن تعكس الإنجازات المتوقعة في الخطة الإستراتيجية وأن تُستخدم لزيادة المعرفة وتحسين نتائج الأداء. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد هو أن يكون تقرير التقييم السنوي ذا فائدة عملية وواقعياً وصالحاً للاستعمال، وأن يبيّن بوضوح السبل التي تحققت من خلالها فعالية البرامج. ولاحظت اللجنة أن تقرير عام 2014 تضمن أمثلة للدروس المستفادة من التقييمات المؤسسية واللامركزية التي استُخدمت لتعزيز التغيير. وبهذه الطريقة، فإن تحديد أمثلة للبرنامج الناجمة يبرز قدرات الهيئة ونجاحاتها، وذلك لدعم تبعية الموارد واجتذاب أموال المانحين.

30. وتؤكد اللجنة أهمية توفير الموارد على النحو الملائم لوظيفة التقييم سواء على الصعيد المركزي أو اللامركزي. وتعي اللجنة أن الميزانية المستقبلية المتوخاة لوظيفة التقييم تمثل 3 في المائة من مجموع ميزانية الهيئة للخطط/البرامج، وعلى النحو الموصى به في سياسة التقييم بالهيئة. وترى اللجنة أن هذه النسبة تبدو مرتفعة، نظراً لحجم الهيئة والتحديات التي تواجهها من حيث الموارد. ولذلك تقترح اللجنة إجراء مراجعة/تقييم لأغراض المقارنة المرجعية مع وظائف التقييم الدولية المماثلة، خاصة فيما يتعلق بالمالك الوظيفي والموارد.

زاي. المراجعة الداخلية للحسابات

31. تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقاً مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الأول/ديسمبر 2011 لإجراء مراجعات داخلية للحسابات وتحقيقات باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشير اللجنة إلى أن اتفاقاً آخر لعامين آخرين قد أبرم في كانون الأول/ديسمبر 2013.

32. في عام 2014، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية تحديد ما إذا كان تطبيق مبدأ أعلى جودة مقابل أفضل سعر يتحقق بالاستعانة بمصادر خارجية لأداء وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، أم أن من الأفضل أن يُعهد بمجده الوظيفة لموظفي الهيئة. وأوصت اللجنة، في تقريرها السنوي لعام 2014، بأن تستمر وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أنشئت بموجب اتفاق مستوى الخدمات الذي أبرم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن يمين الوقت الذي يكون فيه قد أنشئ هيكل الإدارة العليا الكامل لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويكون المجلس التنفيذي قد حدد التكاليف والفوائد الناجمة عن أي انتقال لاحق لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات ووافق عليها. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 2015، جددت الهيئة اتفاق مستوى الخدمة لعامين إضافيين.

33. كذلك أوصت اللجنة، في تقريرها لعام 2014، بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار عملية دراسة الخيارات المتاحة بشأن النموذج الأنسب، بتحديد مستوى الضمان المطلوب من مراجعة الحسابات. وتتمس هذه المسألة بأهمية خاصة في ضوء قرار المجلس التنفيذي 2015/4 الذي يقضي بأن تتضمن مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات "أ) رأياً يقوم على أساس نطاق العمل الذي تم إجراؤه ومدى ملاءمة وكفاءة إطار عمل المنظمة فيما يخص مسائل الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة؛ (ب) موجزاً عن العمل والمعايير التي تدعم الرأي الوارد في التقرير؛ ... (د) تقييماً لما إذا كانت الموارد التي يتم توفيرها للوظيفة ملائمة وكافية وفعالة كي تحقق المراجعة الداخلية للحسابات التغطية المنشودة".
34. وتؤكد اللجنة مجدداً أهمية رصد وتقييم مستويات الموارد وقدراتها بانتظام، لضمان أن تكون مناسبة وكافية لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه عام. وتشير اللجنة في الفقرة 18 من تقرير أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 (UNW/2016/4) "أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات قد طلب موارد إضافية في عام 2016. وعلى الرغم من أن عدة مناقشات قد جرت في عام 2015، اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 لن تعرب الإدارة عن التزامها بتوفير موارد إضافية قبل الرجوع إلى المجلس التنفيذي بشأن ميزانيتها." وتؤيد اللجنة استمرار تعزيز خدمات المراجعة الداخلية للهيئة من أجل ضمان كفاية تغطية أنشطة المراجعة في خطط مراجعة الحسابات.
35. وتوصي اللجنة بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدراسة الخيارات المتاحة بشأن النموذج الأنسب لإجراء مراجعة الحسابات، سواء من خلال الاستعانة بعناصر خارجية أو بموظفي الهيئة. وكما ذكر تقرير اللجنة السنوي لعام 2014، ينبغي أن يُدمج ذلك دعماً وافياً بمقترح شامل للميزانية يُقدّم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. ويدرس المجلس التنفيذي الموارد المطلوبة لإدارة تحقيق انتقال تام إلى تكوين قدرة المراجعة الداخلية للحسابات، فضلاً عن الموارد اللازمة لإنشاء الهيكل التنظيمي والإداري لهذه الوظيفة.
36. في حين تدرك اللجنة أن وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تُبلغ مجلس مراجعي الحسابات بخطة العمل السنوية الخاصة بما، فمن المهم أيضاً أن تتخاطر الوحدة والمجلس في مزيد من الاتصالات والتعاون لضمان التكامل بين وظائف مراجعة الحسابات. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء الرأي الذي طلبه المجلس التنفيذي، والمشار إليه في الفقرة 33.
37. وتدرك اللجنة أن وحدة مراجعة حسابات الهيئة هي وحدة مستقلة من الناحية التشغيلية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن القلق لا يزال يساور اللجنة من احتمال أن يكون هناك تضارب في المصالح، لأن البرنامج الإنمائي يضطلع ببعض الوظائف الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاقات أخرى لمستوى الخدمات، من قبيل ما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المرتبات والمزايا والمستحقات. ولتوفير رقابة بديلة، وكفالة تحقيق الشفافية والجودة الأعلى بأفضل سعر، تكرر اللجنة تأكيد أهمية وجود جهة تنسيقية تنظيمية مستقلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشرف على أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية وتكفل إدماج النتائج في هيكل الإدارات العليا.
38. وقد استعرضت اللجنة خطط العمل السنوية لوحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة لعامي 2015 و2016، وأوصت بالموافقة من حيث المبدأ على الخطط. وأشارت اللجنة إلى أن الخطة، اعتباراً من 2015، تضمنت أيضاً مراجعات للحسابات المالية للمشاريع التي قامت الهيئة بتنفيذها مباشرة، مما يزيد من الضمانات المقدمة.
39. وبالنسبة لعام 2017، توصي اللجنة بأن تعاود أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات النظرية بمجالات المراجعة في ضوء تنفيذ الهيكل الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى تحسين التقييم السنوي للمخاطر لكل من كيانات المقر وعملياته والمكاتب الميدانية بحيث يعكس التغيرات التي طرأت على الهيكل التنظيمي للهيئة وأولوياتها الاستراتيجية والتشغيلية، ويستفيد من نتائج سجلات مخاطر الهيئة، التي أعدت كجزء من إطار إدارة المخاطر المؤسسية.
40. وحصلت اللجنة على تقارير مرحلية فصلية واطّلمت على نتائج مختلف عمليات مراجعة الحسابات المنجزة خلال عام 2015، بما في ذلك المسائل الثابتة والمتكررة ذات الاهتمام. ومن المهم أن تتصدى الهيئة للمسائل المتكررة التي تظهر في عمليات مراجعة الحسابات، لا سيما تلك التي تخص المسائل على مستوى الهيئة أو المسائل المؤسسية، مثل توجيهات السياسات والدعم المؤسسي.

حاء. التحقيقات

41. تلقت اللجنة تحديثات منتظمة من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، تضمنت لحة عامة عن عدد القضايا الخاضعة للتحقيق، وتوزيعاً لطبيعة الادعاءات، وحالة تلك القضايا.
42. وتؤكد اللجنة أهمية أن تتلقى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية والموظفين المعنيين في الإدارات العليا بالهيئة تقارير في حينها تحدد قضايا التحقيق الجارية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الإدارة نتيجة لقضايا التحقيق المغلقة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تطمئن الهيئة لوجود متابعة ملائمة للحالات التي تستدعي التحقيق، ولما يكفل وجود مساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يتعلق باتخاذ

القرارات والنتائج. وأكدت اللجنة أيضاً على أهمية توثيق الهيئة للعملية المؤسسية وفهمها بهدف تحديد المخالفات والتحقق فيها لضمان التعامل معها على النحو الملائم.

43. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه يصعب العثور على الرابط للإبلاغ عن المخالفات على الموقع الشبكي الخارجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالتالي، فإن معلومات الإبلاغ عن المخالفات قد لا تكون متاحة بسهولة لتسهيل الوصول إليها. وتقر اللجنة أن تراجع الهيئة سياسة الإبلاغ عن المخالفات وتنفيذها لكفالة أن تتسم بالقدر الكافي من الشمول وسهولة الفهم.

طاء. البيانات المالية

44. استعرضت اللجنة مشاريع القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014. وتثني اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتلقيها رأياً غير متحفظ من مجلس مراجعي الحسابات للعام الرابع على التوالي منذ إنشاء الهيئة في عام 2010. ولا تزال عملية إعداد التقارير المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تتحسن، ولا تزال التحسينات تجري حسب الاقتضاء. وتشدد اللجنة على أهمية تعيين مدير لشعبة شؤون الإدارة والتنظيم - وهو منصب ظل شاغراً منذ 28 آذار/مارس 2015 - لضمان استمرار سير أنشطة الإدارة المالية والتقارير بكفاءة.

45. وتوصي اللجنة بأن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب رصد إدارة السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، وتدرك أن الهيئة تضع إستراتيجية للتعامل مع مسألة سلف الشركاء، بما في ذلك تنمية القدرات واطمئنان القيمة وسياسات شطب الدين.

ياء. العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

46. كما أثير في الفقرة 37، تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقات على مستوى الخدمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ بعض المهام الإدارية للهيئة. وتظل الهيئة مسؤولة عن أدائها بوجه عام، ولذلك فإن اللجنة تؤكد مجدداً أهمية أن تقوم الهيئة بتنفيذ العمليات والإجراءات ذات الصلة للتأكد من أن أي مهام يستعان على أدائها بمصادر خارجية من هذا القبيل تنفذ على الوجه السليم وتمثل أعلى جودة مقابل أفضل سعر.

ثالثاً - الاعتبارات النهائية

47. قامت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 (UNW/2016/4)، المقرّر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية، وأحاطت علماً بالنتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات التي تم تحديدها.

48. وتعرب اللجنة عن تأييدها لاستمرار تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والمساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بيد أن اللجنة تشعر بالقلق من أن الوضع الحالي للتمويل بالهيئة قد يؤثر على قدرتها على توفير الموارد الكافية لوظائف المحاسبة الأساسية وأنشطتها مثل مراجعة الحسابات الداخلية (بما في ذلك زيادة تغطية المراجعة)، وإدارة المخاطر المؤسسية، والرصد والمراقبة.

49. وتؤيد اللجنة تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستمر مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وهي النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات وإنهاء العنف ضد المرأة.

رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

تحيط إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة علماً بالتقرير الرابع للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وتعرب عن تقديرها لأعضاء اللجنة المؤقرين على تفانيهم من أجل تنفيذ ولاية المنظمة.

مجلس مراجعي الحسابات

تعرب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لتعليقات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بهدف المعالجة المستمرة للملاحظات الصادرة عن مراجعة الحسابات الخارجية التي يجريها مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة وذلك باتخاذ إجراءات باتة ونهائية، وبوجه خاص في معالجة المسائل المنهجية والاستراتيجية الأساسية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، على النحو الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة (A/70/5/Add.12) للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تم تنفيذ جميع توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2011 وعددها 28 توصية. وفيما يتعلق بالسنة المالية 2012، فقد نُفذت 15 توصية من التوصيات التي صدرت والبالغ عددها 17 توصية، ووضعت خطط عمل لمعالجة التوصيتين المتبقيتين. وبالنسبة للسنة المالية 2013، نفذت 7 توصيات من التوصيات الصادرة البالغ عددها 12 توصية، وبقيت خمس توصيات قيد التنفيذ. وتلتزم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات.

التحديات المؤسسية والهياكل الإقليمية

تُقدر الهيئة الاهتمام الذي توليه اللجنة إلى الهيكل الإقليمي وإلى التحديات المتمثلة في وجود الملاك التكميلي المناسب في المقر والمكاتب الميدانية. وتذكر الهيئة التحولات المستمرة التي يتسم بها الملاك الوظيفي، على غرار ما يحدث في المنظمات الأخرى. كما أن التحولات التي وقعت في الإدارة العليا عامي 2013 و2014 قد تم الانتهاء منها تقريباً، حيث شُغلت كل الشواغر في الإدارة العليا في المقر عدا واحدة. وخلال هذه التحولات، طبقت الهيئة نظام الموظفين المسؤولين بالإنابة لضمان استمرارية العمل وتواصل القدرة.

وتتفق الهيئة مع تركيز اللجنة على ضمان تمتع المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية الأخرى بالقدرة الكافية كي تمارس السلطة في بيئة عمل لامركزية. وكجزء من مبادرة رسم خرائط لعمليات الأعمال وإعادة هيكلتها، تعمل الهيئة على تحسين النظم مراعاة الطبيعة اللامركزية للهيئة بشكل أفضل.

وكما أوصت اللجنة، تلتزم الهيئة بالتقييم الشامل لمزايا الهيكل الإقليمي من خلال رصد مؤشرات الأداء الرئيسية وكذا نتائج تقييم الهيكل الإقليمي الجاري إجراؤه حالياً، على السواء.

حسب الهيكل الإقليمي المستحدث، تُوضع لجميع المكاتب أطر أولية للرقابة الداخلية. كذلك صدرت بتفويض من السلطة. وكانت عملية إطار الرقابة الداخلية الأولية شاملة ودقيقة. كما أن الهيئة حالياً بصدد إجراء مراجعة شاملة لوضع هذه الأطر والتأكد من أن جميع التحديات قد تم الانتهاء منها للحفاظ على إطارها الداخلي محدثاً وملائماً.

وتواصل الهيئة تحسين سياسات مواردها البشرية وعملياتها ونظمها التي تدعم القوى العاملة، وتحقق من حدة المخاطر، وتخلق بيئة مواتية للعمل. وكجزء من نظام معلومات الموارد البشرية الجديد، من المقرر إطلاق منصة للتوظيف الإلكتروني في عام 2016، من شأنها تبسيط عملية التوظيف والاختيار وتقليل متوسط مدة إتمام عملية التوظيف. واعتمدت سياسة جديدة شاملة لتعاقب الموظفين في عام 2015، عقب مشاورات واسعة النطاق، لضمان وجود المهارات السليمة في الموقع المناسب بالهيئة. كذلك تدعم هذه السياسة التطوير المهني والتقدم الوظيفي من خلال زيادة تعريض الموظفين لسياقات مختلفة بالتناوب، وبطريقة تراعي تطلعات الموظفين المتعلقة بالتطوير الوظيفي وظروفهم الشخصية.

مبادرات البرمجة

ترحب الهيئة بدعم اللجنة لمبادرات البرامج الرائدة. وهي بصدد الانتهاء من الشكل النهائي لوضع مؤشرات تفصيلية على مستويات التأثير والنتائج والمخرجات. وتم التشاور مع مكتب التقييم المستقل في إعداد نظريات التغيير التي يتركز عليها كل واحد من البرامج الرائدة وسيستمر المكتب في المشاركة في هذه العملية.

ولدعم تنفيذ مبادرات البرامج الرائدة، تعهد الهيئة بمبادرة إعادة هيكلة عمليات الأعمال لإدخال التحسينات المختلفة على العمليات. يشمل ذلك إيجاد صلة مباشرة بين نتائج البرامج ونفقات الميزانية، وتتبع مؤشرات الأداء، وتحسين التقارير المقدّمة إلى الجهات المانحة.

وتخذت الهيئة أيضاً خطوات لتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتطوير الأعمال لصالح كبار الموظفين في الميدان المقرر، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الدورات التدريبية في عام 2016. وستنم هذه التدريبات في جملة أمور في زيادة المعرفة التنظيمية بأفضل الممارسات في مجال إدارة المشاريع والبرامج، وزيادة القدرة على تصميم وتنفيذ برامج ذات جودة عالية، مثل مبادرات البرامج الرائدة. وتم إنجاز مشروع الهيئة المعني بكفاءة الأعمال، والذي يحمل اسم الإدارة التنظيمية ونظام إعداد التقارير، بنجاح في إطار الميزانية والنطاق المقرر له. وتستخدم حالياً الدروس المستفادة من إنشاء عملية شاملة وقيادة قوية لأغراض تعزيز إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالهيئة.

إطار التمويل وتعبئة الموارد

اعتمدت الهيئة سياسة جديدة لاسترداد التكاليف لضمان استرداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة بطريقة صحيحة وشفافة وثابتة، وتطبيق الإطار المنسق الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصادق والبرامج. وتمشياً مع المراجعة الشاملة للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات ومع قرار المجلس التنفيذي 2013/2، يكفل تنفيذ سياسة استرداد التكاليف التطبيق الكامل والمستمر للمبدأ الذي يقضي بأن الموارد الأساسية ينبغي ألا تدعم البرامج والمشاريع الممولة من قبل الموارد غير الأساسية. ويتطلب ذلك تعاون الجهات المانحة التي تمّول البرامج والمشاريع غير الأساسية، لا سيما خلال مرحلة التخطيط ووضع الميزانية، لضمان إدراج جميع التكاليف المباشرة في ميزانيات المشاريع والبرامج ذات الصلة. وبالإضافة إلى التكاليف المباشرة، وبموجب قرار المجلس التنفيذي 2013/2، تبلغ رسوم استرداد التكاليف بالنسبة للموارد غير الأساسية 8 في المائة، لدعم التكاليف التي تتكبدها الهيئة والتي لا يمكن عزوها بشكل قاطع إلى مشاريع وبرنامج محددة.

لا تزال تعبئة الموارد تحظى بأولوية تنظيمية عُلّيا وتُمنّ الهيئة الاهتمام الذي أولته اللجنة لهذه المسألة. وعلى الرغم من استمرار التحديات ذات الصلة بتعبئة الموارد، شهدت الهيئة زيادة مضطربة في الدخل منذ إنشائها. وعلى هذا الأساس، تم وضع أهداف الميزانية المؤسسية للفترة 2016-2017 بحيث تكون واقعية قدر الإمكان، على أن تنسم بقدر من الطموح. وعلى الرغم من صعوبة البيئة التي مُنيت بخسائر بسبب سعر الصرف والأولويات المتنافسة في نظر الجهات المانحة الرئيسية للهيئة، تمكنت الهيئة من الحد نسبياً من الخسائر في عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت الهيئة في زيادة مواردها غير الأساسية. وفي عام 2016، تلقت الهيئة بالفعل مؤشرات من عدة جهات مانحة تفيد مضاعفة مساهمتها الأساسية.

وستواصل الهيئة الجهود المبذولة لتنويع مصادر تمويلها وتعميقها في عام 2016 وما بعده. وبالإضافة إلى ما تبذله الهيئة من جهد فيما يخص الموارد الأساسية، فقد استحدثت أيضاً آليات لجذب المزيد من التمويل غير الأساسي العالي الجودة، بما في ذلك مبادرات البرامج الرائدة، والتمويل المخصص بشروط ميسرة على المستوى الموضوعي، والتمويل المباشر للملاحظات الاستراتيجية على الصعيد القطري.

وأحاطت الهيئة علماً بتوصية اللجنة المتعلقة بالحاجة إلى توضيح المسؤولية التنظيمية والمساءلة فيما يخص كلاً من تعبئة الموارد الأساسية وغير الأساسية على المستوى الميداني. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الأساسية، لا يتعين على ممثلي الهيئة سوى متابعة طلب التمويل القياسي الذي بعث به المقر إلى جميع الدول الأعضاء. أما بالنسبة لتعبئة الموارد غير الأساسية، فإن مسؤولية تحقيق الأهداف السنوية المؤسسية المحددة للإيرادات غير الأساسية، على النحو المحدد في الميزانية المتكاملة، فتقع على عاتق مكتب السياسات والبرامج بدعم وتنسيق وتوجيه من شعبة الشراكة الاستراتيجية. وتتوزع مسؤولية تعبئة الموارد غير الأساسية بين المناطق على أساس تحليل أجري في مطلع عام 2015، يتناول الأداء السابق، والاتجاهات في المساعدات الإنمائية الرسمية، واستثمارات الشركات. ويحدّد المديرون الإقليميون أهداف تعبئة الموارد لكل بلد بناءً على تحليل دقيق للظروف المختلفة لكل سياق قطري. وتنعكس مسؤولية تعبئة الموارد في خطط الأداء الفردية لجميع الموظفين المعنيين.

وتعمل الهيئة أيضاً على تحسين قدرتها على تتبع تعبئة الموارد وإدارة الاحتمالات المستقبلية، وكذلك التقارير إلى الجهات المانحة، من خلال تعزيز نظم المعلومات لديها.

إدارة المخاطر المؤسسية

تُقدّر الهيئة الاهتمام الذي أولته اللجنة لإدارة المخاطر المؤسسية وترحب بدعم اللجنة للهيئة حتى الآن.

يحدد إطار إدارة المخاطر المؤسسية بوضوح المساءلة والمسؤولية عن ملكية المخاطر، ويحدد الأدوار والمسؤوليات. وسيجري تعديل الإطار للتفريق بين مديري المخاطر وأصحاب المخاطر، وفقاً لتوصية اللجنة. يُعرّف مديرو المخاطر بأنهم الموظفون الذين يضلّلون بالمسؤولية الكاملة عن جميع المخاطر والتخفيف من آثارها داخل وحداتهم، علاوة على واجب تقييم فعالية إجراءات التخفيف من المخاطر. أما أصحاب المخاطر فهم الأعضاء في وحدة المخاطر المسؤولون عن تنفيذ إجراءات تخفيف المخاطر المحددة داخل وحدة ما.

وتماشياً مع تركيز الهيئة على الشفافية، يحظى موظفو الهيئة بسبل الوصول غير المقيد إلى المعلومات التي تتضمنها سجلات المخاطر. ويسهم هذا الوصول أيضاً في ضمان الامتثال العالمي والاتساق. ومع ذلك، تُعتبر هذه المعلومات من قبيل المعلومات الداخلية، ومن ثم، يُلزم الموظفون بالتعامل معها بأقصى قدر من التكتّم وعدم الإفصاح عنها خارجياً دون إذن مسبق.

وتتفق الهيئة مع توصية اللجنة بضرورة مواءمة مبادئ وممارسات إطار الرقابة الداخلية مع مبادئ وممارسات إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويشير إطار الرقابة الداخلية الحالي إلى تقييم المخاطر وعمليات إدارة المخاطر ذات الصلة. ويجري حالياً النظر في استعراض إطار الرقابة الداخلية، الأمر الذي سيتيح مزيداً من المواءمة مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

وتتفق الهيئة مع توصية اللجنة بأهمية تبادل إطار إدارة المخاطر المؤسسية مع مجلس مراجعي الحسابات ومراجعي الحسابات الداخلية، ويجري تنفيذ هذه العملية حالياً.

وظيفة التقييم

تشيد الهيئة باستحسان اللجنة للقرار السنوي لعام 2014 عن وظيفة التقييم، الذي تضمن أمثلة للدروس المستفادة من التقييمات المؤسسية واللامركزية التي استُخدمت لتعزيز التغيير. ولكفالة أن يكون تقرير التقييم السنوي لعام 2014 ذا فائدة عملية، وواقعياً وصالحاً للاستعمال. سوف يقوم مكتب التقييم بإدراج مؤشرات أداء رئيسية واضحة في التقرير، مع تقييم لوضعها مقابل الأهداف المتوقعة. وستوفر هذه المؤشرات معلومات عملية وقابلة للاستعمال تشمل جميع العناصر الأساسية لوظيفة التقييم بالهيئة، بما في ذلك حالة تنفيذ خطة التقييم المؤسسي.

وتتفق الهيئة مع اللجنة حول أهمية توفير الموارد على النحو الملائم لوظيفة التقييم سواء على الصعيد المركزي أو اللامركزي. وتلتزم الهيئة بالامتثال لسياسة التقييم التي توصي بأن "الحد الأدنى للاستثمار في التقييم هو 3 في المائة من إجمالي ميزانية الخطة/البرنامج". تقوم الهيئة حالياً بمراجعة منهجية حساب الاستثمار في وظيفة التقييم. وسيضمن ذلك تحديد جميع النفقات بدقة، وخاصةً على المستوى اللامركزي، كما سيضمن أن يعكس القاسم الكلي في "الميزانية البرنامجية" بدقة فئات تصنيف التكاليف ذات الصلة التي وافق عليها المجلس التنفيذي والمستخدمة في الميزانية المتكاملة للفترة 2016-2017. وتتفق الهيئة أيضاً مع اللجنة حول أهمية إجراء مراجعة لأغراض المقارنة المرجعية مع وظائف التقييم الدولية المماثلة، خاصةً فيما يتعلق بالمالك الوظيفي والموارد، لا سيما بالنظر إلى حداثة الهيئة وصغر حجمها نسبياً ومحدودية مواردها.

المراجعة الداخلية للحسابات

تستمر الهيئة في دراسة جميع الخيارات لنموذج المراجعة الداخلية الأصلاح لها. وفي أوائل عام 2016، أطلعت الهيئة اللجنة على النتائج الأولية للتحليلات الجارية، وارتفاع تكاليف مراجعة الحسابات، والإجراءات المقررة بالتعاون مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات والمقترحات المقدمة له بخصوص كفاءة التكاليف، مع السعي إلى توسيع نطاق تغطية المراجعة ودون المساس باستقلالية عملياتها. وكما أوصت اللجنة، ستقدم الهيئة مشروع موازنة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

وتتفق الهيئة مع توصية اللجنة بشأن زيادة الاتصال والتعاون لضمان التكامل بين وظائف مراجعة الحسابات فيما بين وحدة مراجعة الحسابات بالهيئة ومجلس مراجعي الحسابات. وستعزز الهيئة هذا التعاون.

وترفع وظيفة المراجعة الداخلية تقاريرها مباشرة إلى وكالة الأمين العام/ المديرية التنفيذية. ويتماشى ذلك مع متطلبات المعايير المهنية لمعالجة التضارب المحتمل في المصالح ولضمان الاستقلالية. ويقدم رئيس وحدة مراجعة الحسابات بالهيئة لمكتب المديرية التنفيذية إحاطات شفوية فصلية منتظمة عن وظيفة المراجعة الداخلية. كما يتولى مدير مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات وفريقه إطلاع فريق الإدارة العليا بالهيئة على أساس ربع سنوي بشأن الاهتمامات والقضايا الرئيسية المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات في الهيئة.

وبموجب بنود اتفاقية مستوى الخدمة ووفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الداخلية، تعتمد وحدة مراجعة الحسابات بالهيئة تنفيذ عمليات تقييم سنوية للمخاطر لمواءمة خطط مراجعة الحسابات، على أساس المخاطر التي تم تقييمها، وفي ضوء أولويات الهيئة. ومن خلال وضع إطار لإدارة المخاطر المؤسسية، نجحت الهيئة في تحسين عمليات تسجيل المخاطر وتحليلها. وأطلعت الهيئة وظائف مراجعة الحسابات الداخلية على جميع المعلومات المتاحة للاستخدام. وتتفق الهيئة على أنه نظراً لتنفيذ الهيكل الإقليمي، ستكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في مجالات مراجعة الحسابات.

التحقيقات

تتفق الهيئة مع توصية اللجنة بشأن أهمية أن تتلقى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية والموظفين المعنيين في الإدارات العليا بالهيئة تقارير في حينها تحدد قضايا التحقيق الجارية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الإدارة نتيجة لقضايا التحقيق المغلقة. كذلك تتفق الهيئة أيضاً على أهمية توثيق الهيئة للعملية المؤسسية وفهمها بهدف تحديد المخالفات والتحقيق فيها لضمان التعامل معها على النحو الملائم.

في عام 2015، وفي إطار الإحاطات المنتظمة بين مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وفريق الإدارة العليا بالهيئة، تلقت إدارة الهيئة معلومات مفصلة عن اتجاهات حالات التحقيق وأنماطها، مما مكّنها من اتخاذ إجراءات نظامية مناسبة لمعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المديرون المعنيون معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في التحقيقات للسماح لهم باتخاذ الإجراء المناسب. ولا يزال عدد الحالات التي تحقق فيها الهيئة منخفضاً نسبياً، ويتمشى مع نموذج المكتب الموزّع لتقديم الخدمة.

وتخطط الهيئة علماً بتوصية اللجنة المتعلقة بالحاجة إلى إصلاح الرابط للإبلاغ عن المخالفات وجعل معلومات الإبلاغ أكثر وضوحاً على موقعي الهيئة الشبكيين الخارجي والداخلي. وستتخذ الهيئة الخطوات اللازمة في هذا الصدد.

البيانات المالية

تتمن الهيئة إشادة اللجنة بتلقيها رأياً غير متحفظ من مجلس مراجعي الحسابات للعام الرابع على التوالي منذ إنشاء الهيئة في عام 2010. وتخطط الهيئة علماً بالقلق حيال تعيين مدير لشعبة شؤون الإدارة والتنظيم، وتتخذ إجراءات المعالجة هذه المسألة على الرغم من الترتيبات المؤقتة والملائمة المتبعة.

وجاري تنفيذ إستراتيجية الإدارة للتعامل مع السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، بما في ذلك تنمية القدرات وازمحلل القيمة وسياسات شطب الدين. واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، جرى خفض السلف المقدمة إلى الشركاء التي مرّ على موعد سدادها أكثر من ستة أشهر بشكل ملحوظ لتصبح 5.4 مليون دولار أو 14.1 في المائة من مجموع السلف المقدمة، بالمقارنة مع 18.4 مليون دولار أو 44.4 في المائة في عام 2014.

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تتفق الهيئة مع ملاحظة اللجنة حول أهمية رصد الوظائف التي عُهد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بها. وتستمر الهيئة في اتخاذ الإجراءات، التي تشمل أعمال الرصد الملائمة، لضمان أن أي مهام يُستعان على أدائها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُنفذ على الوجه السليم وتمثل أعلى جودة مقابل أفضل سعر.